مركز حمورابي

المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكيّة

المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكيَّة

بقلم: هشام قدري أحمد

مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

28 تشرين الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

تحظى عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكيَّة باهتمام بالغ، نظرًا لمكانة الولايات المتحدة ودورها كفاعل مؤثر في السياسة الدوليَّة، ومن ثم يُنظر إلى صنع واتخاذ القرار على صعيد السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة باعتباره ليس شأنًا أمريكيًا فقط، بل شأنًا دوليًا يلقى بتداعياته وتأثيراته على المجتمع الدولي برمته، بالنظر إلى انخراط الولايات المتحدة في شتى جوانب التفاعلات السياسيَّة الدوليَّة ودورها المهيمن على المنظمات العالميَّة، كالأمم المُتحدة وأجهزتها الرئيسيَّة، وسيطرتها على مؤسسات التمويل الدوليَّة، كصندوق النقد والبنك الدوليين. ومن هنا، تحاول هذه الورقة الوقوف على أهم المؤسسات والقوى الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة، سواءً المؤسسات الرسميَّة أو غير الرسميَّة.

تتميز الولايات المتحدة بكونها دولة مؤسسات وذات نظام سياسي ديمقراطي مدني، يسمح لأجهزة الدولة ومنظماتها الرسميَّة، فضلاً عن المنظمات السياسيَّة وقوى الضغط الخاصة ومراكز الفكر ووسائل الإعلام للمشاركة والتأثير، بدرجاتٍ متفاوتة، في صنع القرار السياسي بطرق مباشرة، وغير مباشرة في أحيانٍ أخرى [1]. ومن هذا المنطلق يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات أو القوى المعنية بصنع القرار الخارجي الأمريكي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- المؤسسات الرسميَّة أو الحكوميَّة

يضم النظام السياسي الأمريكي عديدًا من المؤسسات والوكالات الحكوميَّة التي تشارك في عملية صنع القرار الخارجي، على نحو ما يلي:

1.مؤسسة الرئاسة Presidency Foundation

إنَّ الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار في النظام السياسي الأمريكي لا تقتصر فقط على شخص الرئيس، بل تضم أيضًا ما يعرف مجازًا "البيت الأبيض" أو المكتب التنفيذي للرئيس EOP(1) الذي أسسه الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في أعقاب إعلان لجنة براونلو Brownlow أنَّ الرئيس بحاجة إلى المساعدة،

(1) سيد أبو ضيف أحمد، إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكيَّة والنظام الدولي (القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2009)، ص168.

(1) ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المُتحدة الأمريكيَّة (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2016) ، ص9.

ويمثل هذا المكتب البيروقراطيَّة الشخصية للرئيس، ويضم مجموعةً من المكاتب والوكالات لتقديم المشورة والدعم اللازمين للرئيس، مثل مكتب الإدارة والموازنة الذي يتولى إعداد مقترحات الموازنة والتشريع، ومجلس المستشارين الاقتصاديين المعني بتزويد الرئيس بالنصح حول السياسة الاقتصاديَّة[1].

ويحظى الرئيس الأمريكي بسلطات تنفيذيَّة واسعة خولها له الدستور، فهو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وله سلطة إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدوليَّة وتعيين السفراء والقناصل بعد موافقة مجلس الشيوخ. وفي حال إقالة الرئيس من منصبه، أو استقالته، أو عجزه عن أداء مهامه، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، فعقب استقالة ريتشارد نيكسون Richard Nixon عام 1974 على خلفية فضية ووترغيت، أصبح نائبه جيرالد فورد Gerald Ford رئيسًا للبلاد حتى عام 1977. ويتولى الرئيس الأمريكي، بعد التشاور مع مجلس الشيوخ، تعيين وزرائه ومساعديه وله وحده سلطة إقالتهم من مناصبهم في أي وقت، وبحسب التعديل الثاني والعشرون، الذي تم التصديق عليه في فبراير 1951، لا يجوز أن يُنتخب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من ولايتين، علمًا بأن مدة الولاية أربع سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ عملية انتخاب الرئيس الأمريكي ونائبه لا يقوم بها سكان الولايات المُتحدة أنفسهم، بل يضطلع بها ما يعرف بالمجمع الانتخابي. حيث يتوجه الناخبون الأمريكيون في الولايات الأمريكيَّة الخمسين في يوم الانتخابات للإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في المجمع الانتخابي، والذين يختلف عددهم من ولاية إلى أخرى تبعًا لعدد السكان، وإذا ما حصد أحد المرشحين غالبية الأصوات الشعبيَّة في ولاية ما، فإنه بالتالي يفوز بجميع أصوات تلك الولاية في المجتمع الانتخابي، إذ لكل ولاية عدد من الناخبين الرئاسيين في المجمع الانتخابي يكون مساويًا لعدد نوابها في الكونجرس الأمريكي (2). ولكي يفوز أحد المرشحين بالانتخابات وينتزع اعترافًا دستوريًا بأحقيته في الحكم فعليه أن يحصد ٢٧٠ صوتًا أو أكثر في المجمع الانتخابي من أصل ٥٣٧ صوتًا، وفي حالة حصول كل مرشح على عدد متساو من الأصوات، يتولى مجلس النواب اختيار الرئيس.

(1) أندرو هيود، السياسة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2021)، ص652.

(2) هشام قدري، الدائمون الخمسة: مجلس الأمن بين هيمنة القوى الكبرى وفرص الإصلاح (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2024)، ص282- 283.

وقد يحدثأن يقوم أحد أعضاء المجمع الانتخابي عن ولاية ما بالتصويت لصالح المرشح الرئاسي الآخر الذي خسر الأصوات الشعبيَّة في هذه الولاية، كما حدث في انتخابات عام ٢٠١٦، حين خالف ستة أعضاء توجهات الناخبين في ولاياتهم، إلا أنَّ هذه الظاهرة ليست مألوفة كثيرًا وقلما يتكرر حدوثها، وإن حدثت فهي لا تؤثر بشكل كبير في تحديد هوية المُرشح الفائز(1).

2. الكونجرس Congress

يعد الكونجرس الهيئة التشريعيَّة في الولايات المتحدة، ويتألف من مجلسين أحدهما للنواب والآخر للشيوخ. ويتكون مجلس النواب من 435 عضوًا يتم انتخابهم لمدة سنتين، حيث تمثل كل ولاية بحصة من النواب تبعا لعدد سكانها، على أن يكون الحد الأدنى لكل ولاية عضو واحد. وقدد حددت المادة الأولى من الدستور الأمريكي الشروط اللازمة لمن يرغب في أن يصبح نائبًا، وهي ألا يقل عمره عن 35 عامًا، وأن يكون من مواطني الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات على الأقل، وأن يكون من سكان الولاية المرشح لتمثيلها، وينتمي رئيس مجلس النواب إلى حزب الأغلبية، وللمجلس وحده سلطة توجيه الاتهام الجنائي لرئيس الدولة.

أما مجلس الشيوخ، فيتكون، بموجب التعديل السابع عشر من تعديلات الدستور الأمريكي، من عضوين عن كل ولاية، ولمدة ست سنوات. ويصبح نائب الرئيس الأمريكي رئيسًا لمجلس الشيوخ، لكن ليس له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات، على أن يختار المجلس رئيسًا مؤقتًا له في حالة غياب نائب الرئيس، ولمجلس الشيوخ بمفرده سلطة محاكمة رئيس الدولة فيما يتعلق بالتهم الجنائيَّة الموجهة له، ولكي يصبح الرئيس مدانًا لابد من موافق ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين.

ويختص الكونجرس الأمريكي بسلطات واختصاصات واسعة، فهو الجهة المعنية بالتشريع وإصدار القوانين، وله سلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم وسك النقود، كما يختص بسلطة إعلان الحرب ومنح التفويض للرئيس لرد الاعتداء أو الانتقام وهو المعني بتحديد القواعد والاجراءات فيما يتعلق بعمليات ضم الأراضي والمناطق البحريَّة الجديدة إلى سيادة الدولة، وغيرها من الصلاحيات والامتيازات الأخرى التي تجعله شريكًا لمؤسسة الرئاسة في صنع واتخاذ القرار.

(1) المرجع السابق.

3. مجلس الأمن القومي National Security Council

نشأ مجلس الأمن القومي بموجب قانون الأمن القومي، الصادر في يوليو 1947، بغرض القيام بالوظائف والمهام التالية: تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات المحليَّة والخارجيَّة والعسكريَّة المتعلقة بالأمن القومي، والعمل على تنسيق سياسات ومهام الإدارات والوكالات الحكوميَّة بشكل أكثر فعالية، كما أخذ المجلس على عاتقه أيضًا مهمة تقييم أهداف والتزامات الولايات المتحدة فيما يتعلق بقواتها وقدراتها العسكريَّة الفعلية والمحتملة، والنظر في السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك للإدارات والوكالات الحكوميَّة المعنية بالأمن القومي، وتقديم التوصيات والتقارير إلى الرئيس حسبما يراه مناسبًا وبناءً على طلبه(1). ويرأس المجلس مستشار الأمن القومي، الذي يعينه الرئيس بمشورة مجلس الشيوخ.

وكان المجلس عند نشأته عام 1947 يتشكل من الرئيس الأمريكي، بصفته رئيسًا للمجلس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجيَّة، ووزير الدفاع، ومساعد الرئيس لشئون الأمن القومي(2). إلا أنَّ عضوية المجلس شهدت توسعًا كبيرًا خلال العقود التالية، فأصبح يضم رئيس الجمهورية، ومستشار المجلس، ووزراء الخارجيَّة والدفاع والخزانة، ونائب وزير الخارجيَّة، إضافةً إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة ومستشارو الرئيس لشئون الأمن القومي والشئون الاقتصاديَّة الخارجيَّة، فضلاً عن رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض وسكرتير مكتب البيت الأبيض(3)، ورئيس أجهزة الاستخبارات. ويعكس هذا التوسع أهمية مجلس الأمن القومي كمؤسسة رسميَّة وفاعلة في صنع واتخاذ القرار، ولاسيَّما خلال الحرب الباردة، حيث اضطلع المجلس بدور بارز في توجيه السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، بعد أنَّ كان مجرد هيئة استشارية.

بالرغم من ذلك، تعرض المجلس لكثير من الانتقادات خلال فترات مختلفة، إما لتعديه على المسئوليات والمهام التي تعد من صميم اختصاصات وزارة الخارجيَّة، أو لتحوله إلى جهاز بيروقراطي بشكل مفرط، ونتيجة لذلك،

---

(1) The National Security Council: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, October 19, 2022, P.6. Available on: https://crsreports.congress.gov

(2) نصير مطر الزبيدي، دور الأجهزة الاستخباراتية الأمريكيَّة في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي (الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص39.

(3) هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكيَّة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1977- 1973، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 1986)، ص148.

يدعو العديد من المحللين اليوم إلى ضرورة صياغة مجلس الأمن القومي، وإعادته إلى جذوره الأصلية باعتباره مجموعةً صغيرةً نسبيًا من المهنيين القادرين على إدارة نشاط الرئيس اليومي في مجال السياسة الخارجيَّة، وتنسيق عملية السياسة الخارجيَّة، وأيضًا مراقبة اتخاذ وتنفيذ القرارات في المكان والزمان المناسبين(1).

4. وزارة الخارجيَّة Ministry of Foreign Affairs

تعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يضطلع بمسئولية تنفيذ السياسات الخارجيَّة للولايات المتحدة الأمريكيَّة، وإدارة علاقاتها الخارجيَّة على المستوى الدبلوماسي(2). ويأتي على رأس هذا الجهاز وزير الخارجيَّة، الذي يعينه رئيس الدولة بمشورة مجلس الشيوخ، وقد جرت العادة في العقود الأخيرة أن يقوم الرئيس الأمريكي بتغيير وزير خارجيته إذا قدر له الفوز بولاية رئاسيَّة ثانية، فخلال عهد الرئيس جورج بوش (الابن) George W. Bush، تقلد كولن باول Colin Powell منصب وزير الخارجيَّة خلال فترة ولايته الأولى، وخلفته كوندليزا رايس Condoleezza Rice في الولاية الثانية، أما باراك أوباما Barack Obama فقد عين هيلاري كلينتون Hillary Clinton خلال السنوات الأربع من حكمه، قبل أن يستبدلها بجون كيري John Kerry خلال ولايته الثانية.

وينقسم الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجيَّة إلى قسمين، الأول هو المكاتب الإقليميَّة التي ينحصر نطاق عملها في أقاليم جغرافيَّة معينة، كإفريقيا وشرق آسيا وأوروبا وجنوب ووسط آسيا وغيرها، أما القسم الثاني فيضم نائب وزير الخارجيَّة وخمسة وكلاء، وهم: وكيل وزارة الخارجيَّة للدبلوماسيَّة والشئون العامة، ووكيل وزارة الخارجيَّة للشئون السياسيَّة، ووكيل وزارة الخارجيَّة لشئون الاقتصاد والطاقة والزراعة، إضافةً إلى وكيل وزارة الخارجيَّة لشئون الإدارة، وأخيرًا وكيل وزارة الخارجيَّة للديمقراطية وحقوق الإنسان(3).

وتشير الوقائع السياسيَّة إلى أنه على الرغم من أن وزارة الخارجيَّة هي الجهة المعنية، من الناحية النظرية، بالشئون والسياسة الدوليَّة، إلا أنَّ وظائفها عادة ما يتم التعدي عليها من قبل جهات تنفيذيَّة أخرى(1) وعلى رأسها مجلس الأمن القومي،

(1) المرجع السابق، ص135.

(1) Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, New York, Facts On File, 2004, P. 333- 334.

(2) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص162.

(3) نصار الربيعي، خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة: دور خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، كيسنجر وبريجنسكي أنموذجًا (بغداد، دار الكتب العلميَّة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص134- 135.

حيث شهد التاريخ الأمريكي قدرًا كبيرًا من المنافسة بين وزير الخارجيَّة ومستشار الأمن القومي، وقد بلغت هذه المنافسة ذروتها في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter الذي فشل في احتواء الخلافات المستعرة بين مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski، ووزير الخارجيَّة سايروس فانسCyrus Vance، مما دفع هذا الأخير إلى الاستقالة(1).

5. وكالة الاستخبارات المركزيَّة Central Intelligence Agency

نشأت وكالة الاستخبارات المركزيَّة (CIA) بموجب قانون الأمن القومي لعام 1947، كبديل لمكتب الخدمات الاستراتيجيَّة (OSS) الذي تم إنشاؤه خلال الحرب العالميَّة الثانية، وتضطلع وكالة المخابرات المركزيَّة بمهام عديدة، من أهمها تقديم المشورة لمجلس الأمن، وتنسيق أنشطة الاستخبارات على مستوى الإدارات والوكالات المختلفة، والعمل على تقييم وتحليل وربط المعلومات الاستخباريَّة، فضلاً عن جمع المعلومات الاستخباريَّة، والقيام بعمليات التجسس والتخريب والدعاية المُضادة، وأيضًا الاضطلاع بالمهام والواجبات الأخرى حسب توجيهات الرئيس ومجلس الأمن القومي(2).

وحتى عام 2004، ظل رئيس الـ CIA يعرف بمدير الاستخبارات المركزيَّة، وكان مسئولاً بجانب إدارة وكالة المخابرات عن تنسيق عمل دوائر الاستخبارات بأكملها، لكن بعد هجوم القاعدة على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 والذي عُد اخفاقًا وفشلاً ذريعين للاستخبارات الأمريكيَّة، تم إقرار مرسوم لإصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب عام 2004، تم بموجبه إلغاء منصب مدير الاستخبارات المركزيَّة واستحداث منصب آخر هو مدير الاستخبارات الوطنيَّة الذي أسند إليه دور تنسيق مدير وكالة الاستخبارات المركزيَّة(3).

ثانيًا- المؤسسات والقوى غير الحكوميَّة

إنَّ طبيعة الحياة السياسية في المجتمع الأمريكي والتي ترتكز بالأساس إلى الديمقراطية ولا مركزية القرار قد ساعدت على نشوء عديد المؤسسات والقوى غير الحكوميَّة التي أخذت تمارس تأثيرات متباينة على السلطتين التنفيذيَّة والتشريعيَّة،

(1) سيد أبو ضيف أحمد، إمبراطورية تتداعى، مرجع سابق، ص172- 173.

(2) Glenn Hastedt, Op. Cit, P. 67.

(3) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص47- 48.

بغرض دفعها إلى إعادة النظر في قرارتها أو تغييرها بما يتناسب مع المصالح الشخصية لتلك المؤسسات، ونعرض فيما يلي لأهم هذه المؤسسات.

1. **جماعات المصالح Interest Groups**

ويقصد بها الجماعات ذات المصالح الخاصة، التي تعمل باتجاه التأثير في الإجراءات المتعلقة باستصدار القرارات التشريعية الملائمة، وتضم عدة قوى أهمها اللوبي اليهودي والمؤسسات الإعلامية(1). ويتجلى تأثير جماعات الضغط على صانعي القرار الأمريكيين من خلال دعمها لقانون أو مشروع قرار معين أو معارضتها له، إذ تحاول جماعات الضغط تغذية السلطة التشريعيَّة بقدر هائل من المعلومات، وفي المقابل تسمح لها المؤسسة التشريعيَّة بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونجرس بما يؤثر على صناع القرار(2).

ويمثل اللوبي اليهودي أحد أهم جماعات الضغط في الولايات المتحدة، إذ يمارس تأثيرًا كبيرًا على صناع القرار ودفعهم إلى اتخاذ قرارات أو تبني مواقف معينة داعمة (لإسرائيل) والحركة الصهيونيَّة، ومن ثمّ فإنَّ اللوبي اليهودي هو جماعة ضغط سياسي يقودها مجموعة من اليهود النافذين، الذين لا يخفون انحيازهم لإسرائيل وحرصهم على تأمين مصالحها من خلال دفع الإدارات الأمريكيَّة إلى تبني نهج محدد في سياستها الخارجيَّة يخدم الدولة العبريَّة، ولاسيَّما في صراعها الدائم مع الفصائل الفلسطينيَّة المسلحة والأنظمة المُعادية لها في الشرق الأوسط. وتعد لجنة الشؤون العامة الأمريكيَّة (الإسرائيليَّة)، أو كما تُسمى اختصارًا أيباك AIPAC، أهم مجموعات الضغط اليهوديَّة الناشطة في الولايات المتحدة وأكثرها تأثيرًا مقارنةً بجماعات الضغط الأخرى، وتستمد أيباك قوتها من علاقتها الوطيدة بأعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتضع نصب أعينها ضمان توفير الدعم المالي والعسكري (لإسرائيل) وتعزيز العلاقات الأمريكيَّة (الإسرائيليَّة)، والعمل على إجهاض أي مشروع قرار يضر بالمصالح الإسرائيليَّة أو يحد من الدعم الأمريكي المطلق لتل أبيب، من خلال تأثيرها القوي على أعضاء الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ.

---

(1) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة الشاملة بعد الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2010)، ص152.

(2) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجيَّة: الولايات المتحدة الأمريكيَّة أنموذجًا (لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجيَّة والمستقبليَّة، 2013)، ص628.

2. الرأي العام Public opinion

يمكن تعريف الرأي العام بأنه تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم إزاء موقف معين، أو استدعائهم للتعبير عن أنفسهم سواءً أكانوا مؤيدين أو معارضين لمسألة أو اقتراح ذي أهمية واسعة النطاق بحيث تكون نسبتهم من الكثرة والاستمرار كافيةً لإمكانية إحداث التأثير بطريق مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده(1). ويعرفه آخرون بأنه الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة إزاء قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل وتمس مصالح هذه الأغلبية بشكل مباشر، وهو أيضًا الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحةً مشتركةً إزاء موقف من المواقف أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة(2).

ويعد الرأي العام عاملاً مهمًا في التأثير علي السياسة الخارجيَّة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة حيث إنَّ السياسة الخارجيَّة لأيَّة دولة ما هي الا انعكاس لسياستها الداخليَّة، ومن ثمّ لا يمكن انعدام تأثير الرأي العام الذي يختلف من موقفٍ لآخر في المواقف الدوليَّة، حيث قد تظهر مواقف الرأي العام بمنظور ايجابي مساند لسياسة الدولة الخارجيَّة، وقد تظهر بمنظور أقل ايجابيةً، وليس بمقدور الحكومة الأمريكيَّة تجاهل الرأي العام تمامًا، بل نجدها تعطي تفسيرات ومبررات لسياساتها بهدف اقناع الرأي العام وتجنب معارضته لها(3).

3. مراكز البحث والتفكير Think tanks

لم تعُد عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في العالم المتقدم حكرًا على النخبة السياسيَّة والزمرة التقليدية من رجال الحكم، ولم تعُد كذلك قاصرةً على أروقة السلطة بجناحيها التنفيذي والتشريعي، بل أصبحت هناك جهات أخرى معنية بهذا الشأن، ، وفي مقدمتها مراكز التفكير «Think tanks» وهو مصطلح يُستخدم في سياق الإشارة إلى تلك المؤسسات البحثية المتقدمة،

---

(1) محيي الدين عبد الحليم، الرأي العام: مفهومه وأنواعه، عوامل تشكيله وقوانينه، وطرق قياسه وأساليب تغييره (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 2009)، ص20.

(2) هاني الرضا، ورامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية (بيروت، المؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع، 2013)، ص20.

(3) رحمة أحمد سيد، وآخران، دور المؤسسات الأمريكيَّة الرسميَّة وغير الرسميَّة في رسم السياسة الداخليَّة والخارجيَّة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة في الفترة من 2012-2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة منشورة بتاريخ 17 أغسطس 2023، على الرابط: https://www.acrseg.org/43207

والتي يعمل بعضها بصورة مستقلة وبعضها الآخر ينضوي تحت مظلة المؤسسات الحكومية، وتهدف إلى تقنين وتحليل السياسة العامة للدولة في مختلف الأصعدة؛ السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وتقديم الدعم والمشورة اللازمة لصُناع القرار في مختلف القضايا والأزمات التي تواجههم. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجةً لدورها القيادي وحجم الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتقها، أحد أبرز البلدان التي تُولي اهتمامًا خاصًا وبالغًا بهذه المراكز، وتضم بين حدودها أعدادًا هائلةً منها، يعمل بها متخصصون من الطراز الرفيع، ممن ينتمون إلى خلفيات سياسيّة واقتصادية، أو حتى عسكرية وأمنية.

وتختلف اهتمامات مراكز التفكير هذه، فيما يتعلق بالسياسة الخارجيَّة، من مركز بحثي إلى أخر، فبعضها يهتم بشئون وقضايا الشرق الأوسط، وبعضها الآخر بالسياسات والشئون الأوروبيَّة... وغيرها، بحيث تُغطي في النهاية كافة المناطق والقضايا ذات الاهتمام بالنسبة للإدارة الأمريكيَّة والجماعات الأخرى من أصحاب المصالح، مما يُشكل مستودعًا ومخزونًا هائلاً من البيانات والتحليلات، التي يُمكن أن تخدم أي مؤسسة أو جهة ما سواءً كانت حكومية أو قطاعًا خاصًا. ومع تزايد الاهتمام بهذه الدوائر البحثيَّة، وتنامي أدوارها بوتيرة متزايدة داخل الأراضي الأمريكيَّة وخارجها، والتي أصبحت تُمثل جماعة ضغط فكرية، وموجهًا لعقل الدولة ومحددًا أساسيًا لسياساتها داخليًا وخارجيًا، فإنه لم يعُد بإمكان أي مسئول حكومي أو عضو في الكونجرس، أن يُمارس اختصاصاته ويضطلع بمسئولياته دون الرجوع لأحد هذه المراكز والاستعانة بما تقدمه له من نصيحة أو مشورة.

مما تقدم، يتضح أنَّ عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي في الولايات المتحدة لا تقتصر على رجال الحكم أو المؤسسات الرسميَّة، كمؤسسة الرئاسة والكونجرس وغيرهما، بل إنها عملية تتم وفقًا لإطار تفاعلي جماعي ينطوي على مجموعة من المراحل التي تستدعي مشاركة المؤسسات الحكوميَّة كافة، مع الأخذ بالاعتبار مواقف القوى غير الرسميَّة التي يمكن أن تؤثر بدرجاتٍ متفاوتة، وبشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، على عملية صنع القرار بما يناسب مصالحها الخاصة، كجماعات المصالح، والرأي العام، ومراكز البحث والتفكير.

المراجع:

1. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجيَّة: الولايات المتحدة الأمريكيَّة أنموذجًا (لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجيَّة والمستقبليَّة، 2013).

2.أندرو هيود، السياسة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2021).

3.بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

4. رحمة أحمد سيد، وآخران، دور المؤسسات الأمريكيَّة الرسميَّة وغير الرسميَّة في رسم السياسة الداخليَّة والخارجيَّة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة في الفترة من 2012-2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة منشورة بتاريخ 17 أغسطس 2023، على الرابط: https://www.acrseg.org/43207

5.سيد أبو ضيف أحمد، إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكيَّة والنظام الدولي (القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2009).

6. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة الشاملة بعد الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2010).

7.محيي الدين عبد الحليم، الرأي العام: مفهومه وأنواعه، عوامل تشكيله وقوانينه، وطرق قياسه وأساليب تغييره (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 2009).

8.نصار الربيعي، خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة: دور خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، كيسنجر وبريجنسكي أنموذجًا (بغداد، دار الكتب العلميَّة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018).

9. نصير مطر الزبيدي، دور الأجهزة الاستخباراتية الأمريكيَّة في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي (الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013).

10. هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكيَّة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1977- 1973، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 1986).

11.هاني الرضا، ورامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية (بيروت، المؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع، 2013).

12. هشام قدري، الدائمون الخمسة: مجلس الأمن بين هيمنة القوى الكبرى وفرص الإصلاح (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2024).

13. ياسين العيثاوي، صنع القرار السياسي في الولايات المُتحدة الأمريكيَّة (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2016).

14.Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, New York, Facts On File, 2004.

15.The National Security Council: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, October 19, 2022,. Available on: https://crsreports.congress.gov

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة